

منظومة الاستغلال الزراعي الروماني في المغرب القديم Roman agricultural exploitation system in the ancient Maghreb

أ. خنيش عبد الفتاح

طالب دكتوراه علوم تخصص تاريخ قديم ، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2-

الايميل: khennicheabdelfettah@yahoo.fr

ملخص:

يندرج موضوع الدراسة ضمن التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الشمالية خلال الفترة الرومانية، ويتعرض بالتحديد إلى الجانب الزراعي الذي أكدت المعلومات التاريخية والاكتشافات الأثرية تطوره، ويعالج بالتحديد عوامل الإنتاج ونظام الاستغلال الزراعي انطلاقا من القاعدة القانونية والتنظيمية التي ساهم الرومان بتشريعاتهم في بنائها والتي كان لها دور مهم في التطور الزراعي الذي عرفته المنطقة، وتهدف الدراسة الى بحث العوامل التي عرفتھا الزراعة خلال تلك المرحلة وإبراز الإضافة الرومانية وتقييمها ، وقد حرصنا على معالجة الموضوع في سياق ورؤية موضوعية اعتمادا على تقنيات التحليل والاستنباط والنقد وقراءة ما بين السطور في معالجة المعلومات التاريخية التي زودتنا بها المصادر الكلاسيكية والحقائق التي توصل إليها علم الآثار حديثا، وخلصنا في نهاية البحث الى ان التأثير الروماني واضح في هذا المجال وساهم بوضوح في المكانة الزراعية التي احتلتها المنطقة خلال تلك المرحلة من خلال عاملي التشريع والتنظيم.

الكلمات المفتاحية: الرومان، الاستغلال الزراعي، المغرب القديم، التنظيم

مقدمة:

يتناول الموضوع أحد الجوانب الأساسية في اقتصاد المغرب القديم خلال الفترة الرومانية وهو الجانب الزراعي الذي شهد تطورا ملحوظا خلال هذه المرحلة، والمعروف ان الزراعة قد ظهرت بهذه المنطقة منذ فجر التاريخ ثم ظلت تتطور تدريجيا خلال الفترة النوميديّة والقرطاجية لتصل أوج ازدهارها وتوسّعها خلال الفترة الرومانية وذلك لتوفّر عوامل هذا الازدهار، فإلى جانب التربة الخصبة والمناخ الملائم هناك التقاليد الزراعية الراسخة، وكذا إقامة منظومة فلاحية بناء على تشريعات قانونية تحدد ملكية الأرض ونظام استغلالها خاصة نظام المستثمرات الفلاحية، وهذا ما جعل البلاد تصل في الفترة الرومانية أوج ازدهارها الاقتصادي الذي كانت الزراعة عماده الأول .

وتعني هذه الدراسة بأنماط الاستغلال الزراعي وتنظيم المستثمرات، وهدفنا من خلال محاولتنا طرق هذا الموضوع هو تتبع الظروف التي عرفها النشاط الزراعي واستغلال الأرض في منطقة ظلت الزراعة بها هي الركن الأساس في اقتصادها عبر التاريخ، وكذا دراسة العوامل التي صنعت ذلك الازدهار الاقتصادي الذي تتحدث عنه المصادر الأدبية المختلفة وتُثبتته المعالم والبقايا الأثرية عبر فترة طويلة امتدت على ما يزيد عن خمسة قرون.

وقد اخترنا لبحثنا هذا اشكالية مركزية لخصناها في التساؤل التالي : هل كان التطور الزراعي الذي شهده المغرب القديم خلال الفترة الرومانية هو نتيجة لتفاعلات داخلية مست بدرجة أولى وسائل الإنتاج أم انه نتيجة لاستعارة تقنيات من شعوب أخرى؟ وهل كان لسياسة الحكام دور في هذا التطور؟. وقد مثّلت نصوص التشريعات الزراعية الافريقية المصدر الاساسي الذي اعتمدنا عليه لدراسة هذا الموضوع منها قانون مانكيانا (lex Manciana) وقانون هادريان (lex Hadriana) بالإضافة الى النقوش خاصة نص هنشير-مطيش (Henchir-Mettich) ونص عين الجمالة (Ain-El-Djemala).

عملت الإدارة الرومانية منذ البدايات الأولى لتواجدها في شمال افريقيا على تهيئة ظروف ملائمة لاستغلال زراعي منتج، فبالإضافة إلى حرصها على تقسيم الأراضي الأفريقية وتحديد صفتها القانونية؛ عملت على تنظيم هذه الملكيات داخليا وسعت لتحديد العلاقات بين الفئات المختلفة المستغلة لهذه المستثمرات

الزراعية كما دلت على ذلك نصوص التشريعات، وبمرور السنوات رسخت في الأراضي الأفريقية أنظمة استغلال متعددة كرسست سياسة المحاكم المرتكزة على تشجيع أنواع زراعية معينة وعلى تشجيع الملكيات الكبيرة المنتجة التي يسيطر عليها كبار الملاك والشخصيات الرومانية على حساب الملكيات الصغيرة التي تلاشى أغلبها خصوصا خلال القرن الأول للميلاد، وقد كان لنصوص التشريعات الزراعية الأفريقية الفضل في إمدادنا بالعديد من المعلومات حول منظومة الاستغلال الزراعي حيث عرفتنا بالموظفين المسيرين للملكيات الكبيرة ووضعية الكولون ونظام الملكية والاستغلال...الخ.

1- عوامل الإنتاج:

إن بلاد البربر كانت في كثير من أجزائها مهيأة للزراعة، فالرومان عند استقرارهم بالمغرب القديم وجدوا قاعدة زراعية متينة وواضحة المعالم، وبإدخالهم لسياسات جديدة في هذا المجال ساهموا في إثرائها وتطويرها، ودون شك فإنّ التوسّع الزراعي الذي حصل على عهدهم كان وراء سياسة حكيمة في استغلال وسائل الإنتاج المتاحة بشكل يجعلها تستجيب للسياسة العامة المسطرة في هذا المجال، فلم يترك الرومان مقوما من مقومات الزراعة إلاّ واستغلوه أحسن استغلال خاصة الأرض الأفريقية الخصبة وطاقتها البشرية التي تشكل المحرك الرئيسي للعمل الزراعي.

1-1 الأرض:

اجمع المؤرخون القدامى والمهتمون بالتاريخ القديم لأفريقيا الشمالية على أن كل الشروط الضرورية لإقامة زراعة مثمرة وناجحة كانت متوفرة في المغرب القديم خلال الفترة الرومانية؛ فالمنابع مماثل لما هو عليه اليوم (Gsell, 1913, pp51-52) والتربة خصبة تسمح للمحراث بشقها بكل سهولة ونعومة رغم أن جوليان قد زعم جزافا بأنّ البلدان التي استعمرها الرومان لم تكن خصبة في مجملها بسبب وجود طبقة من الكلس المستعصية على المحراث بالإضافة إلى الجفاف وهي عوامل حسبته تحول دون وفرة الإنتاج (جوليان، 1985، ص 205)، غير أن هذا الادّعاء لا يتوافق مع المصادر الأدبية ولا مع استنتاجات أغلب الباحثين، فقد اعتبر رستوتنزف أنّه من غير الممكن الحديث عن ضعف التربة في المقاطعات الرومانية ومنها أفريقيا ولا وجود لدليل يشير إلى إنحاث عام أصاب التربة كما يدعى البعض (رستوتنزف، 1957، ص 445)، ولعل ما يمكن تسجيله في هذا الإطار هو أن مصادر القرن الرابع والخامس (Code Théodosien, XI, 28, 13) قد تحدثت عن تدهور عرفته الزراعة وإهمال للأراضي نتيجة ثقل الضرائب

وهذا الأمر دون شك يكون قد أثر على خصوبة الأرض كنتيجة لإهمالها، أما عدا ذلك فكل الدلائل تشير إلى الخصوبة الرائعة التي تتميز بها أفريقيا خلال تلك المرحلة حتى في مناطق هي اليوم مناطق قاحلة وجافة.

1-2 أشكال الملكية :

زودنا قانون عام 111 ق.م بمعلومات قيمة حول ما يتعلق بنظرة الإدارة الرومانية إلى الأرض الأفريقية وصفتها القانونية، وقد حدّد هذا القانون أنواعا متعددة للملكية الأرض خلال القرن الأول قبل الميلاد؛ حيث أشار إلى الأراضي التي بيعت إلى الخواص (privates jure quiritium Ager) والأراضي المكتنزة التي تسمح السلطة للأفراد باستغلالها مقابل دفع ضريبة عينية وعرفت بالأراضي العمومية (Ager publicus)، بالإضافة إلى أراضي الستيندياري (Stipendiarii) وهي الأراضي التي يدفع أصحابها ضريبة الرأس أو الجزية وهي نفس الأراضي التي توسع على حسابها الرومان فيما بعد، وقد أشار هذا القانون أيضا إلى نوعين آخرين؛ أراضي ورثة ماسينيسا وأراضي المدن السبع الحرة (Ager privatus jure peregrino) التي بقيت في أيدي مستغليها ولم تتدخل السلطات الرومانية لانتزاعها (CIL, I, 200).

غير أن نظم الملكية في أفريقيا خلال القرن الثاني بالخصوص قد تغيرت مع تطور عملية التوسّع الإقليمي والزراعي وتبلورت الملكية في شكل خمسة أنواع (رستوقتزف، 1957، ص ص 396-398):

- أراضي الإمبراطور الخاصة: وتعرف عادة بالمراعي الملكية، وهي أراض مستقلة استقلالاً تاماً عن المدن وجهازها الإداري والضريبي.
- أراضي العائلات الأرستقراطية: على رأسها عائلات الطبقة السيناتورية وتعرف هذه الأراضي بالمراعي الخاصة (Saltus privati)، فحتى بعد مصادرة نيرون للكثير منها إلا أنه قد بقي في أيدي هؤلاء العديد منها.
- أراضي المستعمرات (colonia) والبلديات (municipium) والمدن (civitas): وهي أقاليم المدن التي جسدت عليها مشاريع الاستيطان الروماني.
- أراضي العشائر (gens): بعضها تمت كنترتة واستغلاله والبعض الآخر ترك كمراع لماشية السكان المحليين.

■ أراضي مناطق التعدين والغابات: بعضها وُضع تحت سيطرة الأباطرة والبعض الآخر أُجّر إلى شركات خاصة.

إنّ الملاحظ عن الملكية خلال الفترة الرومانية هو السيطرة الكاملة على الأراضي الخصبة من قبل الإمبراطور والشخصيات المهمة كأعضاء مجلس الشيوخ الروماني وطبقة الفرسان الذين كانت ملكياتهم تضم مساحات شاسعة، غير أن هذا لا ينفي وجود طبقة من الملاك الريفيين الصغار الذين امتلكوا أراضي صغيرة المساحة، وقد عرّفنا نص لامصبا في هذا الشأن بجزء من هذه الملكيات وطرق تقسيم المياه كما اخبرنا بتكتل هؤلاء في نقابات أو جمعيات (pagus) قصد الدفاع عن حقوقهم وتنظيم استغلالهم للأرض (D'Escurac-Doisy Doublon, 1967, pp60-61).

1-3 نظام الاستغلال والإنتاج:

إن مظهر الملكيات الواسعة الذي ميّز أفريقيا خصوصا خلال القرن الأول للميلاد قد صاحبه صعوبة في تسييرها ما جعل ملاكها يلجؤون إلى زراعتها بالوكالة، حيث عادة ما يقومون بتأجيرها إلى الكولون أو يوكلون مهمة الإشراف عليها إلى مسيرين مأجورين، والحقيقة أن هؤلاء الملاك كانوا غير مرتبطين بالأرض واغلبهم يمتلك أراض غيرها في جهات أخرى، وقد كانوا يستأثرون بالحياة في المدن بينما يكلفون الملتزمين (Conductor) بتأجير الأرض للكولون لاستغلالها مقابل دفع حصة من الإنتاج إلى مالك الأرض، كما كان الكولون بدورهم يلتزمون بالعمل مجانا في الأراضي التي يستغلها الملتزمون أو الملاك؛ يومان في الحرث ويومان في الحصاد ويومان في تنقية الزرع بالإضافة إلى الحراسة المجانية للدومان (Cagnat, 1897, pp151-153).

كان هذا النظام المذكور منتشرا خلال القرن الثاني، والفضل يعود لنص هنشير-مطيش ونص عين الجمالة اللذين زودانا بمعلومات حول العلاقات القائمة بين الملاك والمستغلين الحقيقيين لهذه الأراضي، أما قبل هذه الفترة فلا تزال طريقة الاستغلال خلالها مبهمة رغم أن البعض قد افترض أن يكون هؤلاء الملاك قد سَخَرُوا العبيد للقيام بشؤون مستثمراتهم (رستوقترز، 1957، ص 397)، أما في أواخر عهد الإمبراطورية وتحديدًا في نهاية القرن الرابع فقد ظهرت بوادر الاتجاه نحو نمط شبيه بالنظام الإقطاعي (محجوبي، 1985،

ص506)، حيث تعاضمت سلطة السيد الإقطاعي (Dominus) الذي أصبح أكثر استقلالاً في أرضه يمارس سلطته كما يريد ويغتصب حقوق الكولون وحقوق الدولة (الضرائب) في ظل غياب المراقبة المباشرة لها.

1-4 العمال والإدارة المسيرة:

حرص الإمبراطور وإدارته على تنظيم المستثمرات وتحديد المهام بين الموظفين، وقد كان هذا الجهاز معقدا يضم عدّة موظفين يتدرجون في المسؤولية والمهام وكلهم تابعون للديوان الإمبراطوري، يأتي في مقدمة هؤلاء الموظفين الوكيل المالي لإدارة أملاك الإمبراطور الشخصية (Procurator) والذي كان يقيم مع هيأته الإدارية في روما، وهو موظف عالي الرتبة من طبقة الفرسان ويتولى بالأساس مهمة وضع القواعد التنظيمية وإصدار المذكرات التنفيذية (محموي، 1985، ص496)، كما كان لكل مقاطعة وكيلها المالي ينتمي هو الآخر إلى طبقة الفرسان يقيم بالمقاطعة التي عُيّن بها و يتولى مهمة مراقبة مقاطعته وتقديم توجيهات لوكلاء آخرين مرتبطين به، وكان هؤلاء مسؤولين مباشرة أمام الإمبراطور ويتمتعون باستقلالية كاملة عن حكام المقاطعات (تشارلز ورت، 1999، ص92)، وهناك وكلاء آخرين أقل درجة من سابقهم ومرتبطين بهم يستقرون على أراضي الدومان يتولون مهمة المتابعة والمراقبة المباشرة للدومان، ولهم صلاحية انتزاع الأراضي التي لم تزرع من طرف الكولون ويمكن لهم أن يستأثروا بجزء من الدومان لاستغلاله والاحتفاظ بنسبة من العائدات الضريبية (Peyras, 1975, p210)، كما أن لهم دور إبرام العقود مع الملتزمين أو المستأجرين (Conductores) وتولى دور المحكمين في المنازعات التي عادة ما تقوم بين الملتزمين والكولون إضافة إلى دورهم الأساسي في التأكيد على تحصيل العائدات المستحقة كاملة (محموي، 1985، ص496).

أما الملتزمون أو المستأجرون (Conductores) فهم مستثمرون من الطبقة الارستقراطية الذين يتمتعون بالنفوذ، وقد تكون لهم ملكيات بالإضافة إلى استجارهم للمستثمرات الإمبراطورية، فقد كانوا يسعون بشتى الطرق لزيادة ثرواتهم وبسط سلطتهم، والأرجح أن هؤلاء قد استخدموا العبيد في زراعة هذه الأراضي إضافة إلى استعانتهم بالأجراء واستغلالهم للرخصة التي منحها لهم قانون مانكيانا (lex Manciana) المتمثلة في السماح لهم بتوظيف الكولون في العمل القسري (رستوقترف، 1957، ص397).

إضافة إلى هؤلاء هناك فئة أخرى من العمال الذين لهم علاقة بتسيير هذه المستثمرات وهم عمال بسطاء مقارنة بسابقهم، فقد دلّت النصوص على وجود عمال مكتبيين (Tabularii) وأعوأهم بالإضافة إلى

محررين (Libra notarii) يسجلون المكاييل والأوزان ومنادون عموميون (Praecones) يتولون مهمة الإعلام داخل المستثمرات وعمال مساحة يحدّدون الحصص الواجب زراعتها، بالإضافة إلى مرافقين (pedites) لكبار المسيّرين و أطباء (Medici) يجمعون بين الطب البشري والبيطري (عقون، 2008، ص 90).

وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء يشكلون الجهاز المسير لهذه المستثمرات، لكن الذين يقومون بالعمل الفعلي داخل هذه المستثمرات هم مجموعة من العمال الذين تتعدد صفتهم ووظائفهم ، وقد ابرز لacroix في دراسته (Lacroix, 1870, pp22-30) مجموعة من العمال القائمين على العمل الزراعي بافريقيا؛ من بينهم الجنود وقدماء الجنود الذين مُنحت لهم أراضي لاستغلالها مع اعفائهم من دفع الضرائب، وقد وصلتنا العديد من الأخبار التي تدلّ على تجنيدهم في عملية استصلاح الأراضي وتنظيمها وتخفيف المستنقعات، بالإضافة إلى السكان الأهالي الذين كان لهم دور كبير في التقدم الزراعي في المناطق الجنوبية والمناطق الجبلية، وهناك أيضا العبيد الذين استغلهم الملاك للقيام بالأعمال الزراعية الشاقة ويعملون دون توقف تحت الرقابة الشديدة للمالك، وفي الأخير هناك الكولون الذين هم مواطنون أحرار يستأجرون الأرض لزراعتها ويدفعون الضرائب (Carton, 1893, pp16-17)، وكان لبعض الكولون ملكياتهم الخاصة في بعض المناطق مثل منطقة لامصبا (Lamasba).

2- المستثمرات الزراعية:

لقد تعددت التسميات التي تطلق على المستثمرات الزراعية الواسعة خلال الفترة الرومانية، مع أن "الدومان" قد مثل المصطلح العام الذي يطلق على هذه الأراضي سواء كان دوماناً عمومياً أو خاصاً والذي كان يقصد به في عموم الإمبراطورية في أغلب الأحيان اللاتيفونديا، أما في أفريقيا فيقصد به أكثر السالتوس، وقد كان الأباطرة خصوصاً اليوليين والكلوديين والفلافيين والأنطونييين أكثر الأشخاص سيطرة على هذه المستثمرات التي صورتها لنا الفسيفساء الأفريقية أحسن تصوير، حيث تظهر بوضوح مشاهد متعددة تدور حول عملية الاستغلال الزراعي المقام على مستوى هذه الملكيات من حرث وجني للزيتون ورعي وصيد... الخ، كما صوّرت لنا في بعض الأحيان إقامة السيد المالك (انظر الصورة (1) والصورة (2)).



الصورة(1): فسيفساء *Bacchus* (الجم القرن الثالث) تبرز استغلال المستثمرات.



الصورة(2): بيت السيد المالك (القرن الرابع *Tabraca*)

2-1 السالتوس (*Saltus*) :

يطلق مصطلح سالتوس على الأراضي الغابية والرعية والبراري، كما يطلق في بعض الأحيان على الأراضي المزروعة، والسالتوس نوعان: مرعى صيفي (*Aestivi Saltus*) ومرعى شتوي (*Liberni Saltus*) (Saglio et Daremberg, 1873, T.I, p126)، وتتواجد هذه السالتي خارج المدن وتعود ملكية بعضها إلى الطبقة السيناتورية أما الباقي فهو عبارة عن دومان إمبراطوري عمومي (Beaudouin, 1989, p9). تقع أراضي السالتوس خارج الأراضي الزراعية المكنترة وقد تكون عملية الكنترة امتدت إليها فيما بعد خصوصا بعد استصلاح أجزاء كبيرة منها على فترات متعددة وتحويلها إلى أراضي زراعية مختصة في إنتاج الكروم والزيتون كما دلّ على ذلك نص هنشير مطيش.

ويقطن على مستوى السالتي البعيدة عن التجمعات السكانية الحضرية والقروية السكان الرعاة خاصة، ولعل هؤلاء السكان قد نزحوا إلى هذه الأراضي بعد انتزاع ملكياتهم أين قاموا باستصلاح أجزاء منها وتخصيص المساحات الباقية للرعي والصيد (عقون، 2008، ص89)، ومن جهة أخرى إذا قمنا بمقارنة هذا المصطلح مع التسميات الأخرى التي أطلقت على المستثمرات الزراعية نستنتج أنه عكس الفندس الذي يعنى الأراضي الزراعية المكنترة.

إنّ الملاحظ هو أن هذا الاسم أكثر الأسماء انتشارا في أفريقيا ما جعل البعض يعلق بأن "أفريقيا هي بامتياز الأرض الكلاسيكية للسالتي" (Beaudouin, 1989, p9)، ولا ينبغي أن نفهم من ذلك أنّ أفريقيا كلها أراضي رعية وبراري كما تدل على ذلك التسمية، وكل ما في الأمر أنّ هذه الأراضي قد حافظت على تسميتها الأولى (سالتوس) بعد تهيئتها بموجب سياسة التوسع الزراعي التي انتهجها الأباطرة والمزارعون، فتحوّلت بذلك إلى أراضي زراعية اكتسحتها زراعة الكروم والزيتون، ومن جهة أخرى فقد سجّل اغزال أنّ النصوص الأفريقية المنقوشة بعد وفاة تراجان (Trajan) (98م-117م) تظهر بأنّ مصطلح سالتوس لم يعد يدلّ على الملكيات الكبيرة العمومية وإنّما تغير مفهومها فأصبحت تعني فرع إداري ريفي أو زراعي (Circonscription domaniale) (Gsell, 1922, p393).

احتفظت النصوص بالعديد من أسماء السالتي الأفريقية؛ فقد كشف كاركوبينو الغطاء عن بعضها ونقصد تلك السالتي الواقعة بين وادي مجردة ووادي خلاد بمقاطعة البروقفصالية وكلها تنتمي إلى تراكنتوس

قرطاج (Tractus Carthaginiensis) (التسميات والموقع، انظر الخريطة(1))، وهناك عدد آخر من السالتي التي تعود ملكيتها إلى خواص مثل سالتوس ل.أفريكانوس (Saltus L.Africanus) وسالتوس فاليريا أتيكيا (Saltus Valeria Atticilla) (Picard,1950,p61)، وسالتوس باغاتونسيس (Saltus Bagatensis) (Gsell,1997,F°18,N°158) بمنطقة الهريّة بقسنطينة وسالتوس باراتيانونسيس (Saltus Paratianensis) (Gsell,1997,F°9,N°4) بمنطقة عنابة وسالتوس هورويوروم (Saltus Horreorum) (Gsell,1997,F°16,N°319) بعين زادة بسطيف وسالتوس سوروثينسيس (Saltus Sorothensis) (Gsell,1997,F°18,N°454) بسوق اهراس...الخ.

2-2 اللاتيفونديا (Latifundia):

اللاتيفونديا هي ملكية زراعية كبيرة، وهي عبارة عن فندس أو عدد من الفوندي العمومية أو الخاصة التي تفوق مساحتها الوحدة الزراعية بقليل، واللاتيفونديا اسم يعني "الأرض المحدودة" في البداية، غير أنّه لم يعد كذلك خاصة خلال العهد الإمبراطوري أين عرفت المستثمرات الإيطالية والأفريقية على حد سواء نموا كبيرا، وبذلك تغيّر مفهومها إلى الملكيات الواسعة بعد التهامها لأراضي صغار الملاك، وفي هذا الشأن اخبرنا فارون أن الملاك الكبار يمتلكون مستثمرات واسعة جدا لدرجة أنّهم لا يستطيعون التحول فيها وتتبع حدودها حتى ولو ركبوا على حصان (Varron, I,17)، وقد عرفت أفريقيا بهذه المستثمرات الواسعة فقد كانت "بلاد اللاتيفونديا" التي سيطر على أغلبها أعضاء مجلس الشيوخ والأباطرة.

ظهرت اللاتيفونديا خلال عهد الجمهورية ابتداء من القرن الثاني قبل الميلاد، وخلال عهد الإمبراطورية تطورت وزاد عددها بعد اعتداء كبار الملاك على ملكيات صغار الملاك فانترعوها بموجب حق الفتح وضموها إلى ملكياتهم الخاصة، تمتلك اللاتيفونديا عائلة ريفية (familia rustica) ويقوم بالأشغال فيها عدد من العبيد (servi rustici) تحت إدارة الفيليكوس (vilicus) الذي هو في الأصل من العبيد ويكون تحت إمرته جميع عبيد اللاتيفونديا.

بالإضافة إلى جشع الطبقة الارستقراطية التي ساهمت في نمو هذه المستثمرات وزيادة عددها، يرى كولونديو (Kolendo,1976,p75) أن اتساعها مرتبط بسهولة إيجاد اليد العاملة الزراعية التي تتّجّج بها الأرياف الأفريقية، ومن جهة أخرى يرى بلين أن هذه الملكيات الواسعة هي التي تسببت في دمار إيطاليا وباقي

المقاطعات الرومانية، والسبب في ذلك هو وقوعها في أيدي ملاك غير متخصصين أو غير مهتمين بالعمل الزراعي، وكان ماغون قبله قد نصح الذين اشتروا أراضي بالأرياف أن يبيعوا منازلهم بالمدن حتى يتفرغوا للاهتمام بمسثمراتهم (Pliny, XVIII, VII, 6).

2-3 الفندس (*Fundus*):

حسب القانون الروماني فإنّ الفندس هو كل ملكية عقارية تحتوي على أراضي أو مساكن، وفي بعض الأحيان يقصد به الدومان أو مجموعة مشكلة من أراضي ومنشآت، من جهة أخرى يمكن أن تطلق هذه التسمية على الحقول الصغيرة ذات الحدود المعلومة، ومن المحتمل أن تكون هذه التسمية قد ظهرت أثناء القيام بعملية المسح (Saglio et Daremberg, 1873, T.II, p1366)، والفندس نوعان: فوندي إمبراطورية (*Fundi patrimoniales*) وأخرى خاصة، ولا يعتبر الفندس إقليماً إدارياً وإنما هو مستثمرة فلاحية كبرى تمتلكها العائلات البرجوازية.

وفيما يتعلق بتركيبة الفوندي فقد ابرز بايراس في دراسته لفندس أوفيديانوس (*Aufidianus*) بجهة ماطر أنّه يحتوى على منطقة بها سكن المالك والمزارع الخاصة بالكولون وهي وحدات مكنثرة، بالإضافة إلى الأراضي المهملّة المحيطة بحدود الفندس التي استغل بعضها الكولون (Payras, 1975, p206)، وقد أوضحت ألواح ألبيرتيني أنّ الدومان الكبير الذي يقع على الحدود الجزائرية التونسية شرق مدينة تبسة والذي يعود إلى شخص يدعى فلافيوس جومينيوس كاتولينوس (*Flavius Geminus Catullinus*) يحتوي على الأقل أربعة فوندي مقسمة هي الأخرى إلى عدد من الحصص من بينها فندس توليتيانوس (*Fundus Tuletianos*) الذي قُسم على الأقل إلى خمسين قطعة (Picard, 1950, p63)، و بمنطقة مليانة عشر على فندس قاينوناتييس (*Fundus Gaionatis*) (Gsell, 1997, F°13, N°34).

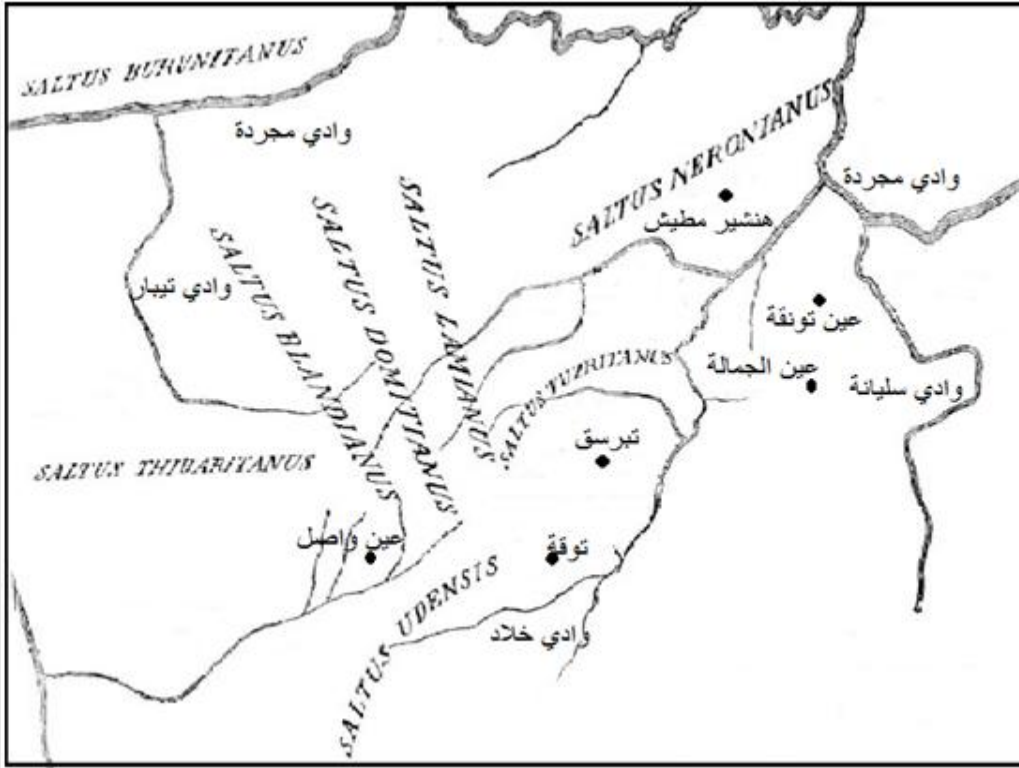
2-4 البرايديا (*Praedia*):

البرايديا هو مصطلح عام يقصد به في القانون الروماني كل ما يتعلق بالأرض أو العقار ونستطيع تمييز الأنواع التالية (Saglio et Daremberg, 1873, T.IV, p611):

- برايديا المقاطعة (*Praedia provincialia*): وهي أجزاء من إقليم المقاطعة لم تضم إلى الدومان العمومي وهي ملك للشعب الروماني.

- البرايديا المرهونة (Praedia subdita): هي الأرض المخصصة لضمان الدولة أو البلدية من المدانين أو رجال الأعمال.
- البرايديا الممهورة (Praedia dotale): تطلق التسمية على الأرض التي لا يمكن أن يتصرف فيها الزوج دون موافقة زوجته.
- برايديا حضرية (Praedia urbana): عينها القانون المدني نظرا لموقعها ، فأصحابها هم الأوائل الذين شيّدوا منازل بالمدن والذين يحوزون على الاعتماد، وعكسها برايديا ريفية (Praedia rustica).
- برايديا اليتامى (Praedium pupillare): حقوق القصر اليتامى التي يمنع التصرف فيها دون موافقة حاكم المقاطعة.
- برايديا عمومية (Praedia publica): تطلق التسمية في بعض الحالات على الملكيات الإمبراطورية العمومية.

يبدو أن مصطلح برايديا في أفريقيا قليل الاستعمال، وهذا ما يفسر لنا شح التصوص التي تشير إلى هذا النوع من الأراضي، وقد أشار اغزال إلى إحداها بجهة تبسة وهي برايديا يوليانا (Praedia Iuliana) (Gsell, 1922, T.I, p367)، كما أشار الدكتور كارتون (Dr. Carton) إلى برايديا بولابنوروم (Praedia pullaenorum) بمنطقة هنشير الشّط (تونس) التي بها آثار معاصر وبقايا قناة تجلب المياه من عين قرية من هذه المستثمرة إلى خزانات متواجدة بها ما يدلّ على أنّها كانت مخصصة لزراعة الزيتون (Carton, 1893, p13).



الخريطة (1): سالي وادي مجردة-وادي خلاد

المصدر: (Carcopino J.), L'inscription d'Ain-el-Djemala , in : M.A.H., T.26, 1906, p427)

2-5 الفيلا روستيكا (*Villa Rustica*) :

إن مصطلح فيلا (Villa) مشتق من نفس جذر مصطلح (Vicus) وفيلا يعني إقامة أو منزل لكن استعماله عادة ما يقصد به المنازل التي بالحقول البعيدة عن المدن، أما مصطلح فيلا ريفية (Villa Rustica) فيقصد به المزارع الريفية التي بها إقامات وبها منشآت ذات علاقة بالعمل الزراعي وعكسها فيلا حضرية (Villa urbana) (Saglio et Daremberg, 1873, T.V, p870)، فهي على العموم الجزء من الدومان الذي به منزل مالك المزرعة.

إن هذا النوع من المستثمرات الزراعية ظهر بايطاليا خلال القرن الأخير من عهد الجمهورية الرومانية ثم انتشر بعد ذلك في كامل أرجاء الإمبراطورية، ففي المقاطعات كانت ملكية الفيلا المحيطة بالمستعمرات

ملكا لوجهاء المدينة أو قدماء الجند أو العناصر المترو منة وكان نواب مجلس الشيوخ يسيطرون على الكثير منها، تشيد الإقامة في الغالب على روبة تحيط بها أراضي متنوعة الاستغلال: بعضها مخصص لزراعة الزيتون والكروم وبعضها لزراعة الحبوب والخضروات والبعض الآخر حديقة بالقرب من الإقامة، بالإضافة إلى أجزاء غابية ومراعي كما يحرص أصحاب هذه المستثمرات على اختيار موقعها حيث يفضلون إقامتها بالقرب من الأودية ومصادر المياه الأخرى (El Bouzidi, 2003, p183) .^٤

خاتمة:

لعلّ العامل الأساسي في نجاح الاستثمار الزراعي الروماني في شمال إفريقيا وتحقيق التطور والتوسع يعود إلى منظومة الاستغلال الزراعي المبنية على أسس علمية شُرع في التخطيط لها مباشرة بعد إحكام السيطرة على إفريقيا، فسياسة الإدارة الرومانية انصبت منذ البداية على مسح الأراضي وتوطين المزارعين وتوزيع الأراضي عليهم، وإعادة تهيئة منشآت الري وتوسيعها إلى مناطق جديدة، ثمّ سن مجموعة من التشريعات التي تنظم الاستغلال واستحداث مستثمرات للاستغلال الواسع... الخ، وما كان لروما أن تحقّق أهدافها -خاصة خلال القرن الأول والثاني للميلاد- لولا تهيئتها لهذه الأرضية التشريعية وتنظيمها الدقيق للمجال وتحديد مسؤوليات الأفراد.

قائمة المصادر والمراجع:

- تشارلز ورث (أ.ب)، (1999): الإمبراطورية الرومانية، ترجمة رمزي عبده جرجس، مراجعة محمد صقر خفاجة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- جوليان (شارل أندري)، (1985): تاريخ أفريقيا الشمالية (تونس ، الجزائر، المغرب الأقصى من البدء إلى الفتح الإسلامي 647م)، تعريب محمد المازلي والبشير بن سلامة ، ط5، الدار التونسية للنشر.
- رستوتنزف (م)، (1957): تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي ، ج1 (المتن) ، ترجمة ومراجعة زكي على ومحمد سليم سالم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
- عقون (محمد العربي)، (2008): الاقتصاد والمجتمع في الشمال الأفريقي القلم ، نشر دار الهدى ، عين مليلة الجزائر.
- محجوبي (ع)، (1985): العصر الروماني وما بعده في شمال أفريقيا(القسم الأول) ، تاريخ أفريقيا العام، المجلد الثاني (حضارات أفريقيا القديمة)، إشراف جمال مختار ، طبع جين إفريك/ اليونيسكو.

- Beaudouin. E (1899), les grands domaines dans l'Empire Romain D'après des travaux récents , Librairie de la société du recueil général des lois et des arrêts , Paris.
- Cagnat. R (1897.), Inscription d'Henchir-Mettich, in : C.R.A.I, 41^{ème} année, N°2.
- Carcopino. J (1906.), L'inscription d'Ain-el-Djemala, contribution à l'histoire des saltus africains et du colonat partiaire, in : M.A.H, T.26.
- Carton. Dr (1893) , la lex Hadriana et son commentaire par le procureur Patroclus, R.Ar, Paris.
- Code Théodosien, éditions T.Mommsen et P.Meyer, Berlin1905.
- Corpus Inscriptionum Latinarum (CIL) , VIII,Berlin 1881 .
- D'Escurac-Doisy Doublon. H (1967), Notes sur le phénomène associatif dans le monde paysan à l'époque du Haut-Empire, in : An.Af , N°1.
- El Bouzidi. S (2003), La conception de la villa rustica chez Caton, entreprise agricole où simple ferme rurale ?,Gérion, N°21, .
- Gsell. St (1913), Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord , T.I, Librairie Hachette, Paris.
- Gsell. St (1922) , Inscriptions Latines de l'Algérie(I.L.A) ,T.I, Librairie Ancienne Honoré Champion, Paris.
- Gsell.St (1997), Atlas Archéologique de l'Algérie(A.A.A),2ème édition, Agence Nationale d'Archéologie et de protection des sites et monuments historiques, Alger.
- Kolendo. J (1976), Le colonat en Afrique sous le Haut-Empire, centre des recherches d'histoire ancienne, vollume17,Paris.
- Lacroix. F (1870), Afrique Ancienne ,R.Af, volume14.
- Leveau. Ph (1987), la situation colonial de l'Afrique Romaine, in: E.S.C,33^{ème} Année, N°1.
- Peyras. J (1975), Le Fundus Aufidianus : étude d'un grand domaine de la region de Mateur (Tunisie du Nord), in : An.Af, N°9.
- Picard. G.Ch (1950), La civilisation de l'Afrique Romaine, librairie Plon, Paris.
- Pline l'A (1831) , Histoire Naturelle ,C.L.F.Panckoucke , Paris.
- Saglio. E et Daremberg. Ch. (1873-1919), Dictionnaire des antiquités Grecques et Romaines (D.A.G.R),(5tome) ,éditions hachette , Paris.
- Varron (1843), l'économie rurale , traduit par M.X. Rousselot, C.L.F.Panckoucke , Paris.